

تأثير صفات أعضاء مجالس إدارة الشركات على متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

The Impact of Board Characteristics on Firms' Compliance with Fair Value Disclosure Requirements under International Financial Reporting Standards: A Case Study of Saudi Arabia

عبد الرحمن سعد حسن القحطاني

Abdulrahman Saad Hassan Al-Qahtani

جامعة نجران، المملكة العربية السعودية asalsafran@nu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2024/02/07 تاريخ القبول: 2024/03/12 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذا الدراسة إلى البحث عن تأثير صفات أعضاء مجلس الإدارة على مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تشمل الصفات التي تم البحث فيها رأس المال البشري لأعضاء مجلس الإدارة (المؤهلات المحاسبية) والرأسمال الاجتماعي (الارتباط السياسي)، بالإضافة إلى ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والمسافة الفاصلة بين الرئيس التنفيذي وباقي أعضاء المجلس (تباعد القوى). تستخدم هذه الدراسة تحليل الإفصاح لقياس مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم استخدام الانحدار المتدرج للمربعات العادية (OLS) لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح وصفات أعضاء مجلس الإدارة. تم جمع البيانات من التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية لشركات العينة. على عكس الاعتقاد السائد، تشير نتائج هذا البحث إلى أن رأس المال الاجتماعي لأعضاء مجلس الإدارة وتباعد القوى بين الرئيس التنفيذي وباقي أعضاء المجلس تلعب دوراً أكبر من رأس المال البشري في تفسير الإفصاح الإلزامي للشركات.

كلمات مفتاحية: إفصاح القيمة العادلة، المعايير المحاسبية الدولية، سمات أعضاء مجلس الإدارة، رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي.

تصنيفات JEL: K22، G34، M41

Abstract:

Firms' adherence to the fair value disclosure standards under International Financial Reporting Standards (IFRS) is examined in this study, along with the effect of board characteristics. Factors such as ownership, accounting credentials, social capital (political ties), and the power gap between the board and CEO are all considered in the research. The research measures companies' adherence to fair value disclosure standards using disclosure analysis. In order to assess the correlation between the degree of transparency and board attributes, ordinary least squares (OLS) regression is employed. The study's findings go counter to the popular belief that human capital plays a disproportionately large role in whether or not companies report their fair value. More important factors in determining compliance, according to the study, are power distance and social capital.

Keywords: Fair Value Disclosure, International Accounting Standards, Board Members' Characteristics, Human Capital, Social Capital.

JEL Classification Codes: M41, G34, K22

المؤلف المرسل: عبد الرحمن سعد حسن القحطاني، الإيميل: asalsafran@nu.edu.sa

مقدمة:

تعد محاسبة القيمة العادلة إحدى أهم التطورات في المعايير المحاسبية الحديثة، حيث تتطلب من الشركات الإفصاح عن قيمة أصولها والتزاماتها بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية العمومية. حيث أثار موضوع المحاسبة بالقيمة العادلة جدلاً واسعاً على المستوى العالمي، مما أدى إلى مناقشات جدلية مستمرة بين واضعي المعايير والهيئات الرقابية المختلفة (Imhanzenobe, 2022, Filip et al., 2021, Esam Alharasis et al., 2023). يدافع مؤيدو المحاسبة بالقيمة العادلة عن كونها أداة أكثر فاعلية في التنبؤ بتدفقات الأموال النقدية المستقبلية للشركات، مقارنةً بالمحاسبة بالتكلفة التاريخية (Dedyansyah and Ulfa, 2023). كما يرى أن هذا النهج يتماشى مع تطلعات كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في ضمان تقديم قوائم

مالية تتمتع بخصائص نوعية معينة، مثل القدرة على التنبؤ والتوقيت المناسب (McGregor, 2022, Badenhorst and Von Well, 2023).

تناولت العديد من الدراسات حقيقة أن عدم موثوقية محاسبة القيمة العادلة لا ترجع بالضرورة إلى الذاتية المتأصلة في نماذج التقييم، بل إن التحيز المحتمل من جانب الإدارة في تقدير القيمة يُعد عامل الخطر الرئيسي (Sellhorn and Stier, 2019, Zyla, 2020). وهذا يثير سؤالاً مهماً حول ما إذا كانت خصائص أعضاء مجلس الإدارة المختلفة تؤثر على جودة الإفصاح عن القيمة العادلة. ورغم وجود دراسات سابقة أشارت إلى تأثير بعض خصائص أعضاء مجلس الإدارة على مدى امتثال الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إلا أن طبيعة العلاقة الدقيقة بين مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة وخصائص أعضاء مجلس الإدارة المختلفة لم تحظَ بالتحقيق الكافي. تستفيد هذه الدراسة من إطار (Oliver, 1991) للاستجابة الاستراتيجية للعمليات المؤسسية للتحقيق في تأثير خصائص أعضاء مجلس الإدارة على مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تشمل الخصائص التي تم البحث فيها على المؤهلات المحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة، والتمثيل السياسي في مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم، والفجوة في القوة التصويتية بين الرئيس التنفيذي/الرئيس وبقية أعضاء مجلس الإدارة. وتمثل إحدى السمات المبتكرة لهذا البحث في أنه يستخدم الأدبيات الإدارية للنظر في تأثير رأس المال البشري والاجتماعي لأعضاء مجلس الإدارة على مدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

انصبَّ اختيارُ المملكة العربية السعودية عينيَّه لهذه الدراسة على عدة ركائز مهمة. أولاً، خلال مُشاوَرات إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 أُثيرت بواعثُ قلقٍ حول مدى ملائمة القيمة العادلة للبلدان النامية. على الرغم من ذلك، اعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن معوقات تطبيق القيمة العادلة تُمثِّل قضيةً عالميةً لا تقتصر على الدول النامية، ولذا لم يقدِّم المجلس دعماً إضافياً لهذه الدول (Foundation, 2023). ثانياً، بعكس بعض الدول التي اعتمدت نسخةً معدلةً من المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية لتقييد بعض بنود القيمة العادلة، اعتمد واضعو المعايير في المملكة المعيار الدولي 13 كما نشره مجلس معايير المحاسبة الدولية دون أي قيود أو تعديل على قياس القيمة العادلة. لذلك، توفر هذه الدراسة تحليلاً شاملاً للإفصاح عن القيمة العادلة في سياق دولة نامية. أخيراً، سجلت المملكة العربية السعودية معدّلاً مُستقرّاً للنمو الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين، وصُنِّفت حالياً كأكبر اقتصادٍ عربيٍّ و ثالث أسرع اقتصادٍ نموّاً في العالم (Bank, 2022)، وحُدِّدت كواحدةٍ من اقتصاديات "المرحلة الجديدة" الناشئة (OECD, 2023).

1. التعامل الاستراتيجي مع الضغوط المؤسسية: نموذج اوليفر Oliver (1991)

يُعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم المكونات الأساسية للنظام المالي، حيث يهدف إلى توفير المعلومات الأساسية المطلوبة للمستخدمين الخارجيين والداخليين للقوائم المالية. ومع ذلك، فإن الأدبيات العلمية الحالية تعاني من افتقار إلى الأسس النظرية القوية لتفسير سلوكيات الشركات بأن متغيرات معينة تؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي (von Alberti-Alhtaybat et al., 2012, Milne, 2002, A. Omran and M. El-Galfy, 2014). يرجع هذا الافتقار إلى عدة أسباب، منها اعتماد الدراسات السابقة على "النظرية الاقتصادية، والحدس، والدليل التجريبي السابق" لتكوين فرضيات حول الإفصاح وأيضاً عدم وجود إطار نظري موحد يمكن استخدامه لتفسير سلوكيات الإفصاح المتنوعة (Owusu-Ansah, 1998). يمكن أن يؤدي هذا الافتقار إلى عدة معوقات وصعوبات مثل عدم قدرة الدراسات على تقديم تفسيرات شاملة وذات مغزى لسلوكيات الإفصاح، صعوبة مقارنة نتائج الدراسات المختلفة مع بعضها البعض، محدودية قدرة الدراسات على التنبؤ بسلوكيات الإفصاح المستقبلية (Oliveira et al., 2019, Fasan et al., 2016, de Grosbois and Fennell, 2022) وبالتالي، تُعد نظرية المؤسسات (أطار اوليفر) إطاراً نظرياً واسع النطاق يدرس كيفية تأثير العوامل الإدارية و الاجتماعية والثقافية على سلوك المنظمات. يمكن استخدام هذه الإطار لتفسير سلوكيات الإفصاح من خلال افتراض أن الشركات تتكيف مع الضغوط المؤسسية من أجل تحقيق

تأثير صفات أعضاء مجالس إدارة الشركات على متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

التوافق مع البيئة المحيطة بها. وتتمثل الضغوط المؤسسية في القواعد والمعايير والتشريعات والتوقعات الاجتماعية التي تحدد كيفية عمل المنظمات.

وفي هذا الإطار، برز عمل Oliver (1991) كبناء محكم يمتد جسوراً فوق إسهامات مهمة سابقة (Meyer and Rowan, 1977, DiMaggio and Powell, 1983) حول القواعد المؤسسية والتشابه المؤسسي تركز نظرية أوليفر على الاستجابات الاستراتيجية للضغوط المؤسسية، وهو نموذج يحدد أربعة أنماط رئيسية للاستجابة للضغوط المؤسسية التي تواجهها المنظمات. تم تطوير الإطار من قبل الباحثة الاجتماعية الشهيرة Cynthia Oliver، وتستند إلى نظرية الضغوط المؤسسية، والتي تركز على كيفية تأثير الضغوط الاجتماعية والثقافية على سلوك المنظمات.

جدول 1 نموذج أوليفر ومستوى الاستجابة للمؤسسات

السياقات المؤسسية والاستجابات الاستراتيجية المتوقعة وفقاً لأطار أوليفر 1991						
استجابات استراتيجية						
عامل تنبؤي		الامتثال	التسوية أو التنازل	التجنب	التحدي أو المقاومة	التلاعب
الضغوط	شرعي	عالية	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	كفاءة	عالية	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
المكونات	التنوع	منخفضة	عالية	عالية	عالية	عالية
	التبعية	عالية	عالية	معتدل	منخفضة	منخفضة
المحتوى	الاتساق	عالية	معتدل	معتدل	منخفضة	منخفضة
	القيود	منخفضة	معتدل	عالية	عالية	عالية
التحكم	الأكراه	عالية	معتدل	معتدل	منخفضة	منخفضة
	الانتشار الطوعي	عالية	عالية	معتدل	منخفضة	منخفضة
السياق	عدم اليقين	عالية	عالية	عالية	منخفضة	منخفضة
	الارتباط	عالية	عالية	معتدل	منخفضة	منخفضة
مصدر: نموذج أوليفر 1991 ص 160						

2. فرضيات الدراسة

يُعد مفهوم الضغوط المؤسسية عاملاً محورياً في تحديد استجابة المنظمات لها (Oliver, 1991). حيث حددت أوليفر عاملين رئيسيين كعناصر تنبؤية لاستجابة المنظمات: "القيود" و"التوافق". فيما يتعلق بالقيود، افترضت الدراسة بأن المنظمات تميل إلى مقاومة الضغوط المؤسسية التي تفرض قيوداً اختيارياً عليها، أي تحد من صلاحياتها في اتخاذ القرارات بشكل مستقل. ومن هذا المنطلق تتماشى هذه الفكرة مع وجهة نظر Pfeffer and Salancik (2015) حول كون الامتثال للضغوط المؤسسية يعتبر تنازل عن الاستقلالية التنظيمية، وبالتالي فهي تُنظر إليها كفقْدان للسلطة التقديرية ورمز لضعف الحكم الذاتي. وبالإضافة إلى القيود، يمكن أن تؤثر أيضاً خبرة أعضاء مجلس الإدارة على استجابة المنظمات للضغوط المؤسسية. فقد افترضت دراسات سابقة تتعلق بالإفصاح المحاسبي أن خبرة أعضاء مجلس الإدارة، مقاستاً بمؤهلاتهم المحاسبية، لها تأثير إيجابي على مستوى الامتثال بسبب تدريبهم ومهاراتهم في اكتشاف عدم الامتثال والبيانات غير الصحيحة (Abdullah et al., 2015, Alfraih, 2016, Majumder et al., 2017). وبالنظر إلى مفهوم قياس القيمة العادلة فأنها تحتاج إلى تقديرات معقدة وممارسة عالية (Ronen, 2008, Sangchan et al., 2020). وبالتالي، فإن المهارات المحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة ذات صلة قوية وخاصة بتطبيق القيمة العادلة في المملة العربية السعودية. يُثير النقاش المطروح سابقاً تساؤلاً حول كيفية استجابة الشركات عند إجبارها على تعيين خبراء محاسبين في مجلس الادارة لضمان الامتثال لمعايير. في حين يجادل منظرو المؤسسات أن الإكراه يتفاعل مع الشرعية (Oliver, 1991). وبشكل أوضح يشير الإكراه إلى فرض قيود أو شروط على سلوك الفاعل. ويمكن أن يكون الإكراه داخلياً، مثل قواعد مجلس الإدارة أو القوانين واللوائح الحكومية، أو خارجياً، مثل الضغوط من المستثمرين، أو المساهمين، أو الجهات التنظيمية، أو لوائح حوكمة الشركات (Sangchan et al., 2020). تشير الشرعية إلى قبول الفاعل من قبل الآخرين كعضو في نظام اجتماعي معين. ويمكن أن تكون الشرعية رسمية، مثل الاعتراف بشركة كشركة عامة أو منظمة غير ربحية، أو غير رسمية، مثل السمعة الجيدة للشركة أو مؤسسيها. ومن هنا يجادل منظرو المؤسسات بأن الإكراه والشرعية يتفاعلان فيما

بينهما. فعندما يكون الفاعل مقيداً بقواعد أو شروط معينة، فإنه يسعى إلى تحقيق الشرعية من خلال الامتثال لهذه القواعد أو الشروط. تجدد هذه الفكرة دعماً في حجة (Nurunnabi, 2015) بأن نقص الأخلاق المهنية بين محاسبي الشركات قد أعاق تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت مخاوف بشأن زيادة خطر التلاعب المرتبط بمؤهلات المحاسبة، لا سيما فيما يتعلق بتعديلات القيمة العادلة (Palea, 2015, Benston, 2012, Mahieux, 2023). بناءً على هذا النتائج من الأدبيات، تفترض الدراسة الحالية أن وجود محاسب قانوني معتمد كعضو في مجلس الإدارة سيمارس تأثيراً قابلاً للقياس في عملية الإفصاح عن القيمة العادلة.

الفرضية الأولى: وجود محاسب قانوني معتمد كعضو في مجلس الإدارة مرتبط بمستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة

بالنسبة للعامل التنبؤي الثاني المتعلق بالاحتوى، ربطت أوليفر بين اتساق الضغوط المؤسسية وأهداف المنظمة. وبشكل محدد، أشارت إلى أن المنظمة تميل إلى مقاومة الضغوط المؤسسية التي تتعارض مع أهدافها الداخلية. وبالتالي، من المرجح أن تتبنى المنظمات استراتيجيات العصيان والتلاعب عندما تكون درجة الاتساق منخفضة (Oliver, 1991). في حين يُفترض أن الهدف الأساسي لمجالس الإدارة هو تعظيم ثروة المساهمين، فإن هيكل رأس المال في الشركات السعودية تتطلب اعتباراً خاصاً حيث يعمل المالكون الرئيسيون أيضاً كأعضاء مجلس إدارة. وفي سياق السوق الاسهم السعودي، تسيطر العائلات على غالبية الشركات وتديرها، حيث تمتلك وتدير غالبية الشركات من قبل الأسر، بدلاً من الملكية المؤسسية والمديرين المحترفين ذوي الرواتب الشهيرة الذين يميزون الشركات في العديد من الأسواق المتقدمة والأكثر نضجاً (Cho and Ryu, 2022, Bian et al., 2023). وقد لاحظ Rashid (2016) أن هناك درجة عالية من التملك المركزي من قبل أفراد الأسرة المؤسسين؛ وهذا يؤدي إلى درجة عالية من التحكم في الملكية. وأفاد Al-Janadi et al. (2013) أن حوالي 62% من الشركات المدرجة غير المالية في السعودية مهيمن عليها مديرون يكونون مساهمين مؤسسين وذوي علاقة بنفس العائلة. علاوةً على ذلك، من المرجح أن تزداد حصة مدراء الشركات في الشركات التي يقومون بادرتها بعد السماح برفع

نسبة منح الأسهم للمدراء كمكافئة سنوية (هيئة السوق المالية السعودية، 2018). وتنعكس هذه الهياكل الرأسمالية ومجلس الإدارة على مستوى الإفصاح. على سبيل المثال، جادل Jian et al (2017) Lu and Wang (2021) بأن المديرين مترددون في الكشف عن المعلومات الخاصة لأن هذا الكشف يقلل من سيطرتهم الخاص.

اختبر العديد من الدراسات السابقة تأثير تركيز الملكية على كل من الإفصاح الطوعي والإجباري (Allaya et al., 2022, Al Amosh and Khatib, 2022, Zaid et al., 2020). بحث بعض الدراسات أيضاً في العلاقة بين تركيز الملكية ومستوى متطلبات الإفصاح الإجباري للقيمة العادلة. على سبيل المثال، لم يجد Arafat et al (2023) أي ارتباط بين تملك أعضاء مجلس الإدارة للأسهم ومستوى الإفصاح الإجباري في بورصة دكا، على الرغم من أن Abdullah et al (2015) أبلغوا عن علاقة عكسية بين الملكية العائلية والامتثال لمتطلبات الإفصاح الإجباري للصكوك الإسلامية في ماليزيا. استناداً إلى الدراسات السابقة، فإن الفرضية الثانية المحددة للبحث هي:

الفرضية الثانية: هناك علاقة سلبية بين حصة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأفراد عائلاتهم مرتبط بمستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة.

جادل Al Amosh and Khatib (2022) بأنه في وجود رئيس مجلس إدارة ورئيس تنفيذي مهيمن، يُنظر إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لديهم تأثير أقل في تعزيز جودة الإفصاح المالي. من المرجح أن يكون لهذا التأثير لوجود رئيس مجلس إدارة ورئيس تنفيذي ذي نفوذ على جودة الإفصاح المالي تأثير أكبر في المملكة حيث يكون مستوى القوة كبيراً. جادل Christensen et al (2020) بأن أعضاء مجالس الإدارة في البلدان التي تتمتع بمستوى قوة كبير يخشون تحدي رئيسهم ويفضلون علاقة استبدادية أو أبوية مع الإدارة العليا. وبما يتماشى مع هذه الحجة، لاحظ Rashid (2011) أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للشركات المدرجة في بورصة المملكة لديهم تأثير ضئيل جداً على مراقبة مجلس الإدارة وإنفاذ الانضباط عليه. في هذا الصدد، أكد Corwin et al (2020) على أهمية توزيع القوة بين المديرين في الدراسات التنظيمية. وبشكل أكثر تحديداً، جادل المؤلف بأن حصة الملكية

تُعد مؤشرات جيدة للقوة ويجب أخذ الأسهم التي يمتلكها أفراد العائلة في الاعتبار. لفهم تأثير وجود رئيس مجلس إدارة ورئيس تنفيذي ذي نفوذ على مستوى الإفصاح الإلزامي، قامت هذه الدراسة بقياس تباعد القوة بين رئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي وبقية أعضاء مجلس الإدارة. وتم قياس التأثير على أنه عدد الأسهم (حق التصويت) التي يمتلكها كل من رئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي وأفراد عائلته مقارنة ببقية أعضاء بمجلس الإدارة ككل، بما في ذلك أفراد عائلاتهم.

الفرضية الثالثة: يوجد ارتباط سلبي هام بين تباعد القوة بين كل من رئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي من جهة وبقية مجلس الإدارة مرتبط بمستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة.

ستند فرضية أوليفر الثالثة على حجة أنه قد تكون للأطراف المؤسسية مطالب متعددة ومتعارضة تجاه المنظمة، وأن درجة المقاومة تجاه هذه الضغوطات تترابط طردياً مع درجة تعدد الأطراف المؤسسية (Oliver, 1991). تنبع هذه النتيجة من حقيقة أنه في بيئة لا تكون فيها ضغوطات الأطراف المختلفة متماسكة أو موحدة، فإن الامتثال لضغط واحد غالباً ما يعني التحدي أو تجاهل الضغوط الأخرى (Pfeffer and Salancik, 2015)، حيث سيؤدي الامتثال للضغط الأول إلى إعاقة قدرة المنظمة على الامتثال للثاني (Oliver, 1991). وعلى الرغم من أن الفرضية هذه الدراسة الثانية تلاحظ تعارض مصالح المساهمين الذين يطالبون بالإفصاح مع مصالح بقية أعضاء مجلس الإدارة الذي يفضلون السرية للحفاظ على السيطرة العائلية وحماية مصالحه، فإن الجهات التنظيمية مثل بورصة تداول وهيئة الأوراق المالية السعودية والمراجعون سيحاولون ضمان التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الإلزامي للمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة؛ وحماية حق المساهمين في تلقي تلك المعلومات.

بناءً على النقاش السابقة حول تأثير الجهات الفاعلة القوية على الضغوط المؤسسية، تركز هذه الدراسة على تأثير وجود عضو ذي صلة سياسية في مجلس الإدارة على مستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح بالقيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. في كثير من الأحيان، يستفيد أعضاء مجالس الإدارات ذوو العلاقات السياسية من نفوذهم لتحقيق مكاسب لشركاتهم. على سبيل المثال، أظهرت دراسات أنهم يستخدمون

علاقاتهم للحصول على مزايا ضريبية لا تتوفر للغير (Lin et al., 2018). وكما ذكر Tee et al. (2017) أن المدققين في ماليزيا يفرضون رسوماً أعلى على الشركات التي يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة ذات صلة سياسياً بسبب المخاطر المتزايدة للبيانات الخاطئة. على الرغم من الأدلة الواضحة على مزايا العلاقات السياسية للمدراء، فإن تأثيرها على مستوى الإفصاح لم يحظ باهتمام كافٍ حتى الآن في دراسات الإفصاح. تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة، حيث تتوقع أن يؤدي وجود مدير ذي صلة سياسية في مجلس الإدارة إلى تأثير سلبي على مستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة. تستند هذه التوقعات إلى فرضية أن الشركات ذات العلاقات السياسية تستطيع تجنب التدقيق التنظيمي باستخدام قريها من صناع القرار. بناءً على ذلك، تقترح الدراسة الفرضية التالية:

الفرضية الرابعة: وجود تمثيل سياسي في مجلس الإدارة يرتبط ارتباطاً سلبياً كبيراً مرتبطاً بمستوى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة.

جدول 2: متغيرات الدراسة

العامل الاستجابة الاستراتيجية للتنبؤ (أوليفر، 1991).	العوامل المتغيرة	النتيجة المتوقعة	طريقة القياس
القيود	وجود محاسب قانوني معتمد كعضو في مجلس الإدارة	غير معروفة	1 إذا كان هناك محاسب قانوني عضو في مجلس الإدارة، وصفر في الحالة الأخرى
الاتساق	حصة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأفراد عائلاتهم	سلبية	نسبة ملكية مجلس الإدارة من الأسهم
	فرق القوة بين كل من رئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي من جهة وبقية مجلس الإدارة	سلبية	نسبة ملكية الرئيس التنفيذي والرئيس ÷ نسبة ملكية مجلس الإدارة
التعددية	وجود تمثيل سياسي في مجلس	غير معروف	1 إذا كان هناك عضو متصل

تأثير صفات أعضاء مجالس إدارة الشركات على متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

الإدارة	بالسياسة في مجلس الإدارة، وصفر في الحالة الأخرى		
المتغيرات الخاضعة للتحكم			
الاعتماد أو التبعية.	الربحية	موجبة	هامش الربح الصافي
الإكراه	الضغط أو الإكراه	موجبة	1 إذا كانت الشركة قد تلقت تحذيراً رسمياً من تداول بشأن مخالفة معايير أو لوائح، وصفر في الحالة الأخرى
الانتشار	شركات التدقيق الأربع الكبرى	موجبة	1 إذا تم مراجعة الشركة من قبل شركات المراجعة الأربع الكبرى، وصفر في الحالة الأخرى
الشرعية أو الشرعية الاجتماعية.	حجم الشركة	موجبة	اللوائح الطبيعية لإجمالي الأصول
عدم اليقين	السيولة	موجبة	نسبة الأصول المتداولة باستثناء المخزون مقسومة على الخصوم المتداولة
الارتباط	الشركات المتعددة الجنسيات	موجبة	نسبة المبيعات المحققة من الصادرات
الاعتماد أو التبعية.	معدل الاقتراض	غير معروف	بقسمة إجمالي الديون على حقوق الملكية.

3. منهجية الدراسة

1.3. مؤشر قياس الإفصاح والمتغير التابع

نظراً لوجود عدد كبير جداً من بنود الإفصاح التي تتضمنها تقارير الشركات، يحتاج الباحثون إلى اختيار البنود الملائمة لإدراجها في مؤشر يقيس مدى امتثال الشركة بمتطلبات الإفصاح (Urquiza et al., 2009). يسعى هذا البحث إلى الإسهام في الأبحاث المحاسبية القائمة، لذلك يركز فقط على قياس مدى الامتثال بمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS). وبناءً على ذلك، تم اختيار المعايير المحاسبية المطلوبة للتحليل وفقاً للاشتراطات التالية. ان يشترط المعيار أو يسمح باستخدام

القيمة العادلة في القياس ويقع ضمن نطاق معيار القيمة العادلة (IFRS 13). انه تم تطبيق المعيار في المملكة وتم اقراره من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين القانونيين. وبناءً على هذه الاشتراطات، كما هو موضح بالجدول رقم 3 تم اختيار المعايير المحاسبية التالية لإدراجها في المؤشر.

جدول 3 عدد العناصر المختارة من المعايير المحاسبية الدولية

الرقم	المعيار	عدد العناصر	الرقم	المعيار	عدد العناصر
1	IAS 16 - الممتلكات والمنشآت والمعدات	7	5	IFRS 7 - الادوات المالية - الإفصاح	65
2	IAS 38 - الأصول غير الملموسة	11	6	IFRS 12 - الإفصاح عن المصالح في كيانات أخرى	3
3	IAS 40 - عقارات الاستثمارية	17	7	IFRS 13 - قياس القيمة العادلة	25
4	IAS 41 - الزراعة	16	الاجمالي		144

2.3. عينة الدراسة

يوضح الجدول 4 عملية اختيار عينة الدراسة التي تتكون من 119 شركة غير مالية مدرجة في سوق تداول السعودي. تم استبعاد الشركات المالية والتقارير غير المتوافرة أو غير المكتملة أو غير المتوافقة مع متطلبات الدراسة. يمثل العينة النهائية شركات من 14 قطاعًا صناعيًا مختلفًا.

جدول 4 عينة الدراسة

الاسم	العدد
إجمالي عدد الشركات المدرجة في تداول حتى نهاية عام 2022	171
ناقص: شركات التأمين	35
ناقص: البنوك وشركات التمويل	12
إجمالي عدد الشركات المالية المستبعدة من القائمة.	47
الحجم الأولي للعينة من الشركات غير المالية المدرجة	124
ناقص: الشركات التي لا تتوفر لديها بيانات	1

تأثير صفات أعضاء مجالس إدارة الشركات على متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

4	ناقص: الشركات التي تم إلغاء قائمتها أو تعليقها عن التداول
5	الإجمالي
119	عدد الشركات المدرجة المشمولة في العينة النهائية

3.3. جمع البيانات والتحليل الإحصائي

اختلف الباحثون حول أفضل طريقة لجمع البيانات عن المتغيرات المستقلة في دراسات الإفصاح المحاسبي. بينما اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على قواعد البيانات الجاهزة، شكك Chen et al (2015) في موثوقية هذه البيانات ودعوا إلى استخدام البيانات المستخلصة يدوياً. لذلك، تم جمع بيانات المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة مباشرة من تقارير الشركة السنوية ومواقعها الإلكترونية. تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي العادي (OLS) لدراسة التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتحديداً، تم تقدير النموذج التالي:

$$C_j = B_0 + B_1X_1 + \dots B_kX_k + \epsilon$$

C_j: المتغير التابع، والذي يمثل الدرجة الإجمالية للمؤشر لشركة **j**. تقيس هذه الدرجة مدى امتثال الشركة لمتطلبات الإفصاح. **β₀**: المصطلح الثابت، والذي يمثل المستوى الأساسي للمتغير التابع عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية للصفر. **β₁ ... β_k**: معاملات المتغيرات المستقلة **X₁ ... X_k**، والتي تمثل التأثير المقدر لكل متغير مستقل على المتغير التابع. **X₁ ... X_k**: المتغيرات المستقلة، والتي تمثل العوامل التي قد تؤثر على مدى الإفصاح، مثل حجم الشركة، وربحية الشركة، ونسب المديونية، والصناعة، ونسبة الملكية. **ε**: خطأ التقدير، والذي يمثل العوامل غير المرئية التي قد تؤثر أيضاً على المتغير التابع. يفترض أن يكون موزعاً بشكل مستقل ومتماثل (i.i.d)، مما يعني أن الأخطاء غير مترابطة مع بعضها البعض ولديها نفس التوزيع.

4. نتائج الدراسة

1.4. التحليل الوصفي للنتائج

يوضح الجدول رقم 6 الإحصائيات الوصفية درجة الكلية للالتزام بالإفصاح عن القيمة العادلة، بالإضافة إلى درجة الالتزام للمعايير الفردية التي تم استخدامها في مؤشر القياس: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، ومعيار إطار العمل للتقارير المالية الدولية رقم 7، ومعيار إطار العمل للتقارير المالية الدولية رقم 13، ومعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 40، ومعيار إطار العمل للتقارير المالية الدولية رقم 12 بلغ متوسط مستوى الالتزام الكلي 41% فقط. يشير هذا المتوسط إلى أن الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية لم تكن متوافقة تمامًا مع متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، فقد تبين مستوى الالتزام بشكل كبير بين الشركات المختارة في العينة، بدءًا من 9.8% إلى 63.2%. ينعكس هذا التباين الكبير في الالتزام في الانحراف المعياري لدرجة الالتزام الكلية، والذي يبلغ 11.2%. كما يظهر الجدول أن مستوى الإفصاح موزع بشكل طبيعي، حيث إن إحصائيات الانحراف والتفريط واندرسون- دارلينغ ليست ذات دلالة إحصائية.

جدول 5 الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

المعيار	معيار 13	معيار 12	معيار 7	معيار 41	معيار 40	معيار 38	معيار 16
عدد الشركات التي استخدمه منهج القيمة العادلة	92	1	36	1	2	0	67
المتوسط	19.4%	100%	39.5%	100%	75%	0	71.2%
الحد الاعلى	20%	100%	40.5%	100%	100%	0	80%
الاحد الادنى	13.8%	100%	58.3%	100%	50%	0	25.9%
اجمالي كامل العينة							
عدد الشركات التي	المتوسط	الوسيط	الانحراف	الحد	الحد	التفريط	التوزيع

تأثير صفات أعضاء مجالس إدارة الشركات على متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

استخدمت القيمة العادلة			المعياري	الاعلى	الادنى		الطبيعي
92	%41	%40	%12.9	%63.2	%9.8	- 0.200	**0.598
المصدر: الكاتب وفقاً لنتائج برنامج التحليل SPSS.							

جدول 6 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستمرة والقطعية

الجدول أ: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستمرة				
المتغير	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	
اجمالي الأصول (مليون ريال سعودي)	8786	96242	201.6	
الربحية	%12.6	%175.5	-%23.8	
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	%39.6	%93.5	0	
تباعد القوة	%87	%100	0	
التمويل الخارجي	%43.5	%268.8	-%198.8	
السيولة	1.36	19.04	%0.21	
الشركات متعددة الجنسيات	%23.7	%100	0	
الجدول ب: التواتر والنسبة المئوية للمتغيرات القطعية				
المتغير	نعم	النسبة	لا	النسبة
وجود محاسب معتمد على مجلس الإدارة	31	%33.7	61	%66.3
تمثيل سياسي	24	%26.08	68	%73.92
الضغط او الاجبار	18	%19.57	74	%80.43
شركات المراجعة الكبرى	19	%20.65	73	%79.35
المصدر: الكاتب وفقاً لنتائج برنامج التحليل SPSS.				

2.4. التحليل متعدد المتغيرات

يوضح الجدول رقم 8 نتائج التحليل متعدد المتغيرات. استند الإطار النظري المستخدم في هذه الدراسة إلى 11 متغير مستقل. وبما أنه من الصعب مع وجود العديد من المتغيرات تحديد أيها يصف العلاقة

بشكل أفضل، تم استخدام الانحدار "متعدد الخطوات" (Stepwise model) للعثور على أفضل نموذج (Newbold et al., 2013). يُظهر تحليل معامل التحديد (R^2 adjusted) وإحصاءات F لجميع نماذج الانحدار المقدرة أن جميع المتغيرات المستقلة الستة تفسر أكثر من 23٪ من التباين في درجة الالتزام بالإفصاح عن القيمة العادلة؛ وتكون هذه الإحصاءات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5.0٪. وبالتالي، تظهر أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الالتزام بالإفصاح والمتغيرات المستقلة.

جدول 8 تحليل متعدد التغيرات لمعادلة الدراسة

نموذج 3: بيانات مجزأة (استخدام التوزيع الطبيعي)			نموذج 2: بيانات مجزأة (استخدام التوزيع الطبيعي)			نموذج 1: بيانات غير مجزأة			المتغيرات
p	t	Coef	p	t	Coef	p	t	Coef	متغيرات الدراسة
0.157	1.43	0.219	0.083	*1.90	2.53	0.637	0.47	0.136	
0.053	*1.96	0.460	0.110	1.62	0.244	0.101	1.66	0.054	وجود محاسب معتمد في مجلس الإدارة
0.315	1.01	0.124	0.994	0.01	0.003	0.838	0.21	0.016	ملكية أعضاء مجلس الإدارة وقرارات مجلسهم
0.002	***3.19	0.423	0.035	**2.16	0.528	0.033	**2.18	0.113	قاعد الفكرة
0.013	**2.56	0.609	0.005	***2.90	0.442	0.012	**2.60	0.083	تحليل أساسي
متغيرات التحكم (الضابطة)									
0.056	*1.95	0.260	0.319	1.00	0.114	0.228	1.07	0.026	المجال العامي
0.013	**2.55	0.30	0.052	*1.98	0.117	0.028	**2.26	0.029	احتمال الأصول
0.680	0.41	0.048	0.665	0.41	0.141	0.830	0.22	0.016	الربحية
0.015	**2.5	0.712	0.031	**2.21	0.410	0.032	**2.19	0.087	القطاعات
0.122	1.61	0.491	0.333	0.98	0.194	0.350	0.94	0.040	مركبات المرافق الخارج الكبرى
0.364	0.91	0.123	0.606	0.52	0.017	0.768	0.30	0.002	السوق
0.303	1.04	0.142	0.769	0.30	0.052	0.723	0.36	0.014	تعدد الحسابات
36.71			31.28			31.10			R^2 (%)
32.11			23.68			23.74			adjusted R^2
0.720			0.296			0.014			MSE

3.4. مناقشة النتائج

ضمن سياق الدراسة الحالي، تم استقصاء العلاقة بين وجود محاسب قانوني ضمن مجلس الإدارة ومستوى الالتزام بالإفصاح عن القيمة العادلة، كما هو موضح في الفرضية الأولى. وعلى الرغم من ذلك، لم تبرز النتائج من خلال النماذج التحليلية المستخدمة في هذه الدراسة على أي دلالة إحصائية هامة لهذا المتغير عند مستوى 5.0٪. ومع ذلك، يُلاحظ أن النموذج الثالث في التحليل متعدد المتغيرات أظهر دلالة إحصائية عند مستوى 10.0٪. بالإضافة إلى ذلك، هذا التوافق في النتائج مع التحليلات ثنائية المتغير

المقدمة في الجدول رقم 8، يُشير إلى عدم كفاية الدليل لدعم هذه الفرضية بشكل احصائي وقوي. إن هذه النتائج تقدم تبايناً مع الأدبيات السابقة التي وثقت علاقة هامة احصائياً بين وجود مراجع قانوني ضمن مجلس الادارة ومستوى الإفصاح، كما في دراسة (Mangena and Pike, 2005) Hasan et al (2008). في حين أنها تتماشى مع نتائج دراسة Hariri (2021) التي أفادت بوجود علاقة ضعيفة فقط في السياق السعودي.

علاوة على ذلك، اختبرت هذه الدراسة تأثير اتساق الممارسات على مستوى الإفصاح باستخدام متغيرين: حصة أعضاء مجلس الإدارة في ملكية الشركة والفجوة في السلطة بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الادارة وبقية أعضاء المجلس. وتوقعت الدراسة أن يكون لهذين المتغيرين علاقة سلبية مع مستوى الالتزام. ولكن، لم يظهر جدول 9 أي معامل ارتباط ذي دلالة إحصائية لحصة أعضاء مجلس الإدارة في أي من نماذج الانحدار، وهو ايضا يتماشى مع نتائج التحليل أحادي المتغير. وبالتالي، تُرفض الفرضية الثانية في هذه الدراسة. وعلى النقيض، هناك دليل قوي للغاية يدعم فرضية الدراسة الثالثة، في جميع نماذج الانحدار كما في الجدول 8 و9، وهو ايضا يتماشى مع التحليل أحادي المتغير. وبالتالي تعتبر الفجوة في السلطة (تباعد القوى) كمحدد هام لمستوى الالتزام بالإفصاح؛ بل إن المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5.0%. تشير العلاقة السالبة للمتغير المرتبط بالفجوة والتباعد في السلطة بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الادارة وبقية أعضاء مجلس الإدارة إلى علاقة عكسية. فكلما ارتفعت الفجوة، انخفضت درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة. وبشكل أدق، يشير معامل -11.0 في النموذج الأول إلى أنه مقابل كل ارتفاع بنسبة 1.0 % في الفجوة، من المحتمل أن تنخفض درجة الالتزام بنسبة 11.0%، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات. رغم أن بعض الدراسات السابقة أشارت إلى علاقة عكسية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة ومدى الإفصاح (Chau and Gray, 2010)، إلا أن نتائج هذه الدراسة تُظهر أن اتساق توزيع السلطة بين أعضاء مجلس الإدارة يمثل مؤشراً أفضل للتقيّد بمتطلبات الإفصاح في البلدان التي تتجذر فيها فجوة السلطة بعمق في الثقافة التنظيمية. حيث نرى أن الدراسات السابقة ركزت بشكل مفرط على ملكية أعضاء مجلس الإدارة دون اعتبار لتوزيع السلطة بينهم.

تناولت الفرضية الرابعة في هذه الدراسة العلاقة السلبية المتوقعة بين وجود تمثيل سياسي في مجلس الإدارة، كمؤشر على تعددية الجهات الفاعلة، ومستوى الإفصاح عن القيمة العادلة. حيث أظهرت نتائج النماذج الثلاثة تأكيدًا قويًا على صحة هذه الفرضية، حيث تظهر دلالة إحصائية للمتغير "التمثيل السياسي" في جميع النماذج عند مستوى 5.0%. ووفقًا لنتائج النموذج الأول في الجدول 9، فمن المرجح أن يؤدي وجود تمثيل سياسي في مجلس الإدارة إلى تقليل الإفصاح بنسبة 8.0%، مع ثبات باقي المتغيرات. تدعم هذه النتيجة ما توصل إليه Nurunnabi (2015)، الذي وجد من خلال المقابلات المباشرة في دراسته أن الارتباطات السياسية تُستخدم غالبًا في الدلو النامية مثل المملكة للتأثير على الهيئات التنظيمية. علاوة على ذلك، فإن الارتباط الضعيف الإيجابي بوجود محاسب قانوني في مجلس الإدارة والارتباط القوي السلبي بالتمثيل السياسي يؤكد وجهة نظر Stevenson and Radin (2009)، اللذين أشارا إلى أن رأس المال الاجتماعي غالبًا ما يكون عاملاً أقوى من رأس المال البشري. تم اختيار إجمالي الأصول كمؤشر على شرعية الشركة؛ وقد أظهر أهمية إحصائية عند مستوى 5% في جميع نماذج الانحدار باستثناء النموذج الثالث، حيث كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10%. كما أشار التحليل ثنائي المتغير في الجدول 8 إلى أهمية إجمالي الأصول. يتماشى هذا الاستنتاج مع ما أشار إليه Skinner (1994)، حيث تتكبد عادةً الشركات الكبرى تكاليف قانونية أعلى بسبب ادعاءات التقاضي مقارنة بالشركات الصغيرة بسبب عدم الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، تميل الشركات الأكبر إلى الإفصاح أكثر لتجنب الانتقادات العامة وتدخل الحكومات (Collin et al., 2009). وبالتالي، فإن اتجاه الارتباط يتوافق مع افتراضات الدراسة فكلما زاد حجم المنظمة، زادت حاجتها إلى الشرعية وبالتالي ينعكس على مستوى الإفصاح.

ومع ذلك، فإن النتيجة المتعلقة بالإنفاذ (الضغط والعقوبات) تتعارض مع التوقعات. على وجه التحديد، أشارت جميع نماذج الانحدار إلى أن العقوبات المفروضة على الشركات هو متغير تفسيري ذو أهمية إحصائية عند مستوى 5%، لكن باتجاه سلبي، وهو ما يدعم أيضًا نتائج التحليلات ثنائية المتغير. ويفترض هذا أن الشركات التي تعرضت للتحذير من قبل هيئة سوق المال السعودية بسبب عدم الامتثال بالإفصاح واصلت

ممارساتها الخاطئة ولم تكن إجراءات الهيئات التنظيمية قسرية بما يكفي لإحداث تأثير كبير على سلوكها من ناحية الإفصاح. تثير هذه النتيجة الشك بشكل جدي حول فعالية إجراءات الإنفاذ والعقوبات التي تقوم بها هيئة الأوراق المالية السعودية، وهو ما يتماشى مع ما ذكره Stevenson and Radin (2009) حول أهمية رأس المال الاجتماعي مقارنة برأس المال البشري.

5. الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى امتثال الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتحديد تأثير الخصائص الشخصية لأعضاء مجالس الإدارة على مدى هذا الامتثال بالإفصاح. كشفت الدراسة عن نتائج رئيسية أولها عدم امتثال الشركات المدرجة في المملكة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح الإلزامية عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ثانياً، كشفت الدراسة عن ارتباط عدة عوامل مؤسسية مع مدى الامتثال. وتم تحديد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13، الذي تم اعتماده مؤخراً، كأكثر معيار يواجه مشكلة في عدم الامتثال، حيث اعتمدته المملكة تقريباً بشكل شكلي فقط.

اعتمد في هذه الدراسة على إطار Oliver (1991) لتطوير فرضيات حول وجود علاقة بين خصائص أعضاء مجلس الإدارة ومدى الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة. وتحققت هذه الدراسة من صحة الاستنتاجات المتعلقة بعلاقة المتغيرات التفسيرية الثابتة بمدى الإفصاح باستخدام كل من التحليل ثنائي المتغير والتحليل متعدد المتغيرات. وتوصل كلا التحليلين إلى نتائج مقاربة إلى حد كبير بخصوص عوامل تحديد مدى الامتثال. حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية هامة وقوية بين مدى الامتثال وبين كل من تباعد القوى والتمثيل السياسي. في حين أظهرت نتائج التحليل أيضاً أن إجراءات الإنفاذ من هيئة سوق المال السعودية لها تأثير سلبي على مدى الالتزام بالإفصاح. وفي المقابل، كان حجم الشركة هو العامل الوحيد الذي أظهر علاقة إيجابية مع مدى الامتثال. وبالتالي، تشير النتائج إلى أن مدى الامتثال يتناسب ويرتبط بشكل موجباً وهاماً مع الشرعية، ويتناسب ارتباطاً عكسياً وهاماً مع الانساق والتعددية والإكراه.

كشف الإطار النظري للدراسة عن متغيرين جديدين مهمين لم يتم اختبارهما سابقًا في بحوث الإفصاح المحاسبي وهما تباعد القوة داخل مجلس الإدارة ويستند هذا المتغير إلى الثبات أو الاتساق كعامل مؤسسي، ويدعمه أيضًا بشكل أكبر النظرية الثقافية لـ Hofstede et al (2010). والعامل الثاني هو التمثيل السياسي، حيث تم توثيق تأثير النفوذ السياسي في الأدبيات السابقة كعامل يؤثر على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، خاصة في البلدان النامية (Nurunnabi, 2015). اقتضت هذه الدراسة على تحليل الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 فقط. ولم تشمل معايير أخرى قد تتضمن متطلبات إفصاح ذات صلة، رغم أهميتها المحتملة. ويعود هذا القيد إلى كون هذه الدراسة هي الأولى التي تركز حصريًا على مدى الامتثال للإفصاح عن القيمة العادلة، حيث توجد شح كبير في الإرشادات المتاحة في الأدبيات بشأن المعايير وعناصر الإفصاح التي يجب تضمينها في مؤشر الإفصاح. ويمكن لدراسات مستقبلية توسيع مؤشر الإفصاح ذات الصلة بالقيمة العادلة ليشمل معايير أخرى. أيضًا، اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تم جمعها أو بناؤها بناءً على معلومات مستقاة من مصادر متنوعة، بما في ذلك التقارير السنوية ومواقع الشركات ومواقع الهيئات التنظيمية. وبالتالي، فإن دقة الاختبارات الإحصائية التي أجرتها هذه الدراسة تعتمد إلى حد كبير على دقة البيانات المستجمع من هذه المصادر.

المصادر العلمية

- A. OMRAN, M. & M. EL-GALFY, A. 2014. Theoretical perspectives on corporate disclosure: a critical evaluation and literature survey. *Asian Review of Accounting*, 22, 257-286.
- ABDULLAH, M., EVANS, L., FRASER, I. & TSALAVOUTAS, I. IFRS mandatory disclosures in Malaysia: The influence of family control and the value (ir) relevance of compliance levels. *Accounting Forum*, 2015. Elsevier, 328-348.
- AHN, J., HOITASH, R. & HOITASH, U. 2020. Auditor task-specific expertise: The case of fair value accounting. *The Accounting Review*, 95, 1-32.
- AKHTARUDDIN, M. 2005. Corporate mandatory disclosure practices in Bangladesh. *the international journal of accounting*, 40, 399-422.

- AL-JANADI, Y., RAHMAN, R. A. & OMAR, N. H. 2013. Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in Saudi Arabia. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4.
- ALFRAIH, M. M. 2016. The effectiveness of board of directors' characteristics in mandatory disclosure compliance. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 24, 154-176.
- ALJIFRI, K. & HUSSAINEY, K. 2007. The determinants of forward-looking information in annual reports of UAE companies. *Managerial Auditing Journal*, 22, 881-894.
- ARAFAT, I., FIFIELD, S. & DUNNE, T. 2023. The impact of directors' attributes on IFRS fair value disclosure: an institutional perspective. *Journal of Applied Accounting Research*.
- BADENHORST, W. M. & VON WELL, R. 2023. The Value-relevance of Fair Value Measurement for Inventories. *Australian Accounting Review*, 33, 135-159.
- BALL, R. 2006. International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, 36, 5-27.
- BANK, W. 2022. GDP growth [Online]. Available : <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG> [Accessed 1 January 2023].
- BENSTON, G. J. 2012. Fair value accounting: A cautionary tale from Enron. *The Routledge companion to fair value and financial reporting*. Routledge.
- BIAN, H., KUO, J. M., PAN, H. & ZHANG, Z. 2023. The role of managerial ownership in dividend tunneling: Evidence from China. *Corporate Governance: An International Review*, 31, 307-333.
- BOSHNAK, H. A. 2022. Determinants of corporate social and environmental voluntary disclosure in Saudi listed firms. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 20, 667-692.
- BOZZOLAN, S. & MIIHKINEN, A. 2021. The quality of mandatory non-financial (risk) disclosures: The moderating role of audit firm and partner characteristics. *The International Journal of Accounting*, 56, 2150008.
- CERCIELLO, M., BUSATO, F. & TADDEO, S. 2023. The effect of sustainable business practices on profitability. Accounting for strategic disclosure. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 30, 802-819.
- CHAU, G. & GRAY, S. J. 2010. Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19, 93-109.

- CHEN, S., MIAO, B. & SHEVLIN, T. 2015. A new measure of disclosure quality: The level of disaggregation of accounting data in annual reports. *Journal of Accounting Research*, 53, 1017-1054.
- CHEN, Y.-C., HUNG, M. & WANG, Y. 2018. The effect of mandatory CSR disclosure on firm profitability and social externalities: Evidence from China. *Journal of accounting and economics*, 65, 169-190.
- CHO, J. & RYU, H. 2022. Impact of Managerial Ownership on Corporate Social Responsibility in Korea. *Sustainability*, 14, 5347.
- CHRISTENSEN, T., LæGREID, P. & RøVIK, K. A. 2020. *Organization theory and the public sector: Instrument, culture and myth*, Routledge.
- COLLIN, S.-O. Y., TAGESSON, T., ANDERSSON, A., CATO, J. & HANSSON, K. 2009. Explaining the choice of accounting standards in municipal corporations: Positive accounting theory and institutional theory as competitive or concurrent theories. *Critical perspectives on Accounting*, 20, 141-174.
- COOKE, T. E. 1998. Regression analysis in accounting disclosure studies. *Accounting and business research*, 28, 209-224.
- CORWIN, E. S., LONCARICH, H. & RIDGE, J. How power and discretion attenuate the queen bee phenomenon in top management teams. *Academy of Management Proceedings*, 2020. Academy of Management Briarcliff Manor, NY 10510, 18317.
- DE GROESBOIS, D. & FENNELL, D. A. 2022. Determinants of climate change disclosure practices of global hotel companies: Application of institutional and stakeholder theories. *Tourism Management*, 88, 104404.
- DEDYANSYAH, A. F. & ULFA, M. A. 2023. Value relevance in assessing the quality of financial reports: A systematic literature review. *Journal of Enterprise and Development (JED)*, 5, 625-642.
- DIMAGGIO, P. J. & POWELL, W. W. 1983. The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American sociological review*, 147-160.
- EDGLEY, C., SHARMA, N. & ANDERSON-GOUGH, F. 2016. Diversity and professionalism in the Big Four firms: Expectation, celebration and weapon in the battle for talent. *Critical Perspectives on Accounting*, 35, 13-34.
- ESAM ALHARASIS, E., ALIDAROUS, M., ALKHWALDI, A. F., HADDAD, H., ALRAMAHI, N. & AL-SHATTARAT, H. K. 2023. Corporates' monitoring costs of fair value disclosures in pre-versus post-IFRS7 era: Jordanian financial business evidence. *Cogent Business & Management*, 10, 2234141.
- FASAN, M., MARCON, C. & MIO, C. 2016. Institutional determinants of IR disclosure quality. *Integrated reporting: A new accounting disclosure*, 181-203.

- FILIP, A., HAMMAMI ,A., HUANG, Z., JENY, A., MAGNAN, M. & MOLDOVAN, R. 2021. The value relevance of fair value levels: Time trends under IFRS and US GAAP. *Accounting in Europe*, 18, 196-217.
- FOUNDATION, I. 2023. *FRS 13 fair value measurement, education materials* [Online]. Available: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-13-fair-value-measurement/> [Accessed 6 March 2023].
- GUERREIRO, M. S., RODRIGUES, L. L. & CRAIG, R. The preparedness of companies to adopt International Financial Reporting Standards: Portuguese evidence. *Accounting Forum*, 2008. Elsevier, 75-88.
- GUERREIRO, M. S., RODRIGUES, L. L. & CRAIG, R. 2012. Voluntary adoption of International Financial Reporting Standards by large unlisted companies in Portugal–Institutional logics and strategic responses. *Accounting, Organizations and Society*, 37, 482-499.
- HARIRI, M. 2021. Structure of Integrated Reporting, Voluntary Disclosure and Firm-Specific Characteristics in Saudi Arabian Companies. *International Journal of Business and Management*, 16, 73-85.
- HASAN, T., KARIM, W. & QUAYES, S. 2008. Regulatory change and the quality of compliance to mandatory disclosure requirements: Evidence from Bangladesh. *Research in Accounting Regulation*, 20, 193-203.
- HASWELL, S. & EVANS, E. 2018. Enron, fair value accounting, and financial crises: a concise history. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 31, 25-50.
- HOFSTEDE, G. ,HOFSTEDE, G. J. & MINKOV, M. 2010. Cultures and organizations, software of the mind. Intercultural cooperation and its importance for survival.
- HSU, A. W.-H. & WU, G. S.-H. 2019. The fair value of investment property and stock price crash risk. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 26, 38-63.
- IMHANZENOB, J. 2022. Value relevance and changes in accounting standards: A review of the IFRS adoption literature. *Cogent Business & Management*, 9, 2039057.
- JIAN, W. Z., JAAFFAR, A. H., OOI, S. K. & AMRAN, A. 2017. The effects of national culture, corporate governance and CSR governance on CSR disclosure quality. *Global Business and Management Research*, 9, 298-314.
- LIN, K. Z., MILLS, L. F., ZHANG, F. & LI, Y. 2018. Do political connections weaken tax enforcement effectiveness? *Contemporary Accounting Research*, 35, 1941-1972.
- LU, J. & WANG, J. 2021. Corporate governance, law, culture, environmental performance and CSR disclosure: A global perspective. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 70, 101264.

- MAHIEUX, L. 2023. Fair value accounting, illiquid assets, and financial stability. *Management Science*.
- MAJUMDER, M. T. H., AKTER, A. & LI, X. 2017. Corporate governance and corporate social disclosures: a meta-analytical review. *International Journal of Accounting & Information Management*, 25, 434-458.
- MANGENA, M. & PIKE, R. 2005. The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. *Accounting and business research*, 35, 327-349.
- MCGREGOR, S. 2022. Fair value accounting impact on decision-usefulness of accounting information: evidence from accounting standards update 2016–01 on the US insurance industry. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 20, 926-952.
- MEYER, J. W. & ROWAN, B. 1977. Institutionalized organizations: Formal structure as myth and ceremony. *American journal of sociology*, 83, 340-363.
- MILNE, M. J. 2002. Positive accounting theory, political costs and social disclosure analyses: A critical look. *Critical perspectives on accounting*, 13, 369-395.
- MORA, A., MCGEACHIN, A., BARTH, M. E., BARKER, R., WAGENHOFER, A. & JOOS, P. 2019. Fair value accounting: the eternal debate—AinE EAA Symposium, May 2018. *Accounting in Europe*, 16, 237-255.
- MUSAH, A., ANOKYE, F. K. & GAKPETOR, E. D. 2018. The effects of IFRS adoption and Big 4 audit firms on audit and non-audit fees: Evidence from Ghana. *Accounting and Management Information Systems*, 17, 330-352.
- NEWBOLD, P., CARLSON, W. L. & THORNE, B. M. 2013. *Statistics for business and economics*, Pearson.
- NURUNNABI, M. 2015. The impact of cultural factors on the implementation of global accounting standards (IFRS) in a developing country. *Advances in accounting*, 31, 136-149.
- OECD. 2023. *G 20GDP Growth - Fourth quarter of 2022*, OECD [Online]. Available: <https://www.oecd.org/newsroom/g20-gdp-growth-fourth-quarter-2022-oecd.htm> [Accessed 9 April 2023].
- OLIVEIRA, J. D. S., AZEVEDO, G. M. D. C. & SILVA, M. J. P. C. 2019. Institutional and economic determinants of corporate social responsibility disclosure by banks: Institutional perspectives. *Meditari Accountancy Research*, 27, 196-227.
- OLIVER, C. 1991. Strategic responses to institutional processes. *Academy of management review*, 16, 145-179.
- OWUSU-ANSAH, S. 1998. The impact of corporate attributes on the extent of mandatory disclosure and reporting by listed companies in Zimbabwe. *The International Journal of Accounting*, 33, 605-631.

- ÖZTURK, İ. A way for organizations to cope with uncertainty :Mimetic isomorphism. *Chaos, Complexity and Leadership* 2018: Explorations of Chaotic and Complexity Theory 6, 2020. Springer, 271-283.
- PALEA, V. 2015. The political economy of fair value reporting and the governance of the standards-setting process: Critical issues and pitfalls from a continental European Union perspective. *Critical Perspectives on Accounting*, 29, 1-15.
- PALEA, V. 2022. Accounting for sustainable finance: does fair value measurement fit for long-term equity investments? *Meditari Accountancy Research*, 30, 22-38.
- PAZARSKIS, M., GALANIS, S., KOUTOUPIS, A. G. & STAVROU, A. 2024. Corporate governance in real estate investment trusts: a systematic literature review and ideas for future research. *International Journal of Business Governance and Ethics*, 18, 1-26.
- PENG, S. & BEWLEY, K. 2010. Adaptability to fair value accounting in an emerging economy: A case study of China's IFRS convergence. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 23, 982-1011.
- PFEFFER, J. & SALANCIK, G. 2015. External control of organizations—Resource dependence perspective. *Organizational behavior* 2. Routledge.
- RASHID, A. 2011. Corporate governance in Bangladesh: a quest for the accountability or legitimacy crisis? *Accounting in Asia*. Emerald Group Publishing Limited.
- RASHID, A. 2016. Managerial ownership and agency cost: Evidence from Bangladesh. *Journal of business ethics*, 137, 609-621.
- RONEN, J. 2008. To fair value or not to fair value: a broader perspective. *Abacus*, 44, 181-208.
- SANGCHAN, P., JIANG, H. & BHUIYAN, M. B. U .2020 .The decision usefulness of reported changes in fair values and fair value measurement-related disclosure for debtholders: evidence from Australian real estate industry. *Accounting Research Journal*, 33, 729-747.
- SARRINA LI, S.-C. & LEE, C.-Y. 2010 .Market uncertainty and mimetic isomorphism in the newspaper industry: A study of Taiwan's mainstream newspapers from 1992 to 2003. *Asian Journal of Communication*, 20, 367-384.
- SELLHORN, T. & STIER, C. 2019. Fair value measurement for long-lived operating assets: Research evidence. *European Accounting Review* ,28 , .603-573
- SKINNER, D. J. 1994. Why firms voluntarily disclose bad news. *Journal of accounting research*, 32, 38-60.
- STEVENSON, W. B. & RADIN, R. F. 2009. Social capital and social influence on the board of directors. *Journal of Management Studies*, 46.44-16 ,

- STREET, D. L. & GRAY, S. J. 2002. Factors influencing the extent of corporate compliance with International Accounting Standards: summary of a research monograph. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 11, 51-76.
- TEE, C. M., GUL, F. A., FOO, Y. B. & TEH, C. G. 2017. Institutional monitoring, political connections and audit fees: Evidence from Malaysian firms. *International Journal of Auditing*, 21, 164-176.
- TKACHUK, N. V. 2019. Historical cost and fair value: Advantages, disadvantages, application. *Journal of History Culture and Art Research*, 8, 173-182.
- URQUIZA, F. B., NAVARRO, M. C. A. & TROMBETTA, M. 2009. Disclosure indices design: does it make a difference? *Revista de contabilidad*, 12, 253-277.
- VON ALBERTI-ALHTAYBAT, L., HUTAIBAT, K. & AL-HTAYBAT, K. 2012. Mapping corporate disclosure theories. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10, 73-94.
- WANG, H., MAMINGI, N., LAPLANTE, B. & DASGUPTA, S. 2003. Incomplete enforcement of pollution regulation: bargaining power of Chinese factories. *Environmental and Resource Economics*, 24, 245-262.
- YUSUF, Y. & IDRIS, S. 2021. An Analysis of the Strengths and Weaknesses of Fair Value Accounting and Historical Cost Accounting Measures. *Asian Journal of Economics, Finance and Management*, 634-640.
- ZYLA, M. L. 2020. *Fair value measurement: Practical guidance and implementation*, John Wiley & Sons.